Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان ، الدوار الخامس
شارع زهران ١٩٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٢٢٠٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٢٢١٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٠٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمـــان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن "البنك" والشركات التابعة له وفروعه الأجنبية "المجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق لميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين كما ينطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للجهات ذات المصلحة العامة بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للجهات ذات المصلحة العامة في الأردن ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور.

ان تفاصيل آلية دراسة الامور المشار اليها مبينة ادناه :

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١ - **مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية** كما هو مبين في الايضاحات ١٠ و ٢١ حول القوائم المالية الموحدة، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٥٧٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ الذي يمثل حوالي ٤٨٪ من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٧٦٤ مليون دينار كبند خارج قائمة المركز المالي الموحد وبلغ مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بالبنك حوالي ٩ مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.	لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية تشغيل للرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق الجوهرية القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الاجراءات حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج ، وتحقق الادارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات . ان المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكما جوهريا وحقيقي من جانب الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر عن السداد والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني عند المنح واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. يتم احتساب مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الأئتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.	ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي ، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي : • تم أختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان ، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحدي الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الأئتمانية المتوقعة ، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالاضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة ، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان ؛

امور التدقيق الرئيسية

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وقوانينهُ للحد الأدنى من المخصصات بالإضافة لأي مخصصات اخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة المحاطة بهذه التسهيلات الائتمانية .

عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظرًا لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءا على ذلك اعتبرنا مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية أمر تدقيق رئيسي.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي ، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج ، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اختبرنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات تبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق . قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولا الى مصدر المعلومات . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛

- قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة التي تمت على النموذج والمخصصات الاضافية التي تم قيدها من قبل الادارة في سياق النماذج الاساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها ؛

- قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج التي تتغير بعوامل الاقتصاد الكلي وسنيورهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها مع عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا الداخلين لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تطبق لإلتقاط اي خسائر؛

- قمنا بتحديد فيما اذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار.

- قمنا بتقيم الافصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الامر بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

امور التدقيق الرئيسية

٢ - **انظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية**

يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل ضمان استمرارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية.

المنح الغير ملائم والرقابة غير الفعالة للوصول إلى انظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية واعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هو امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك ، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من إحتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات الأساسية.

حقوق الوصول غير المصرح لها أو واسعة النطلاق تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة ب تكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات ،قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية اعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا.

بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات اعداد التقارير المالية التي قمنا بتحديد متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخلين لدينا على دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قمنا بتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال ضبط الدخول الى الانظمة ، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية، اكتمال و صحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة اجهزة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية . غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها ، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية:

- ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين ، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم.
- الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك.
- الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض و التراخيص والمراجعة المنتظمة لها.
- حماية كلمات المرور وإعداد خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام.
- الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة باعمال العمليات.
- المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـــروف قد تثير شكا جوهريا حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- تخطيط وتنفيذ تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للمنشأت وأنشطة العمل ضمن المجموعة لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة . ونبقى مسؤولين وحدنا عن حول رأي التدقيق الصادر عنا .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الأفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هو **كريم بهاء النابلسي**.

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
٥ شباط ٢٠٢٦

ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) – الأردن
كريم بهاء النابلسي
اجازة رقم (٦١١)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
010101